

Mauritania

Country
covered

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على رسول الله

السيد رئيس مجلس حقوق الإنسان

أصحاب السعادة السفراء

السادة والسيدات مندوبي الدول

أيها الحضور الكريم

اسمحوا لي أصالة عن نفسي ونيابة عن حكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية، أن أعرب عن سعادتني بوجودي بينكم رئيسا لوفد بلادي، في جلسة اعتماد مجلس حقوق الإنسان لتقرير الاستعراض الدوري الشامل لموريتانيا طبقا للجولة الثانية. واسمحوا لي بهذه المناسبة أن أتقدم بالشكر لجميع الوفود المشاركة في جلسة الاعتماد هذه وأن أتوجه بالتهنئة لفريق الترويكا الخاص بموريتانيا (بنغلادش، الكونجو، فرنسا) على مواكبتهم لنا في هذا الاستعراض. والشكر موصول إليكم، سيادة الرئيس، ولأعضاء مكتبكم، ولسكرتاريا، والفريق العامل على ما تبذلونه من جهود خدمة لتعزيز وترقية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

السيد الرئيس،

إن حكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية تجدد لكم من على هذا المنبر التزامها بالعمل مع آلية الاستعراض الدوري الشامل، تقديرا منها للدور الفعال الذي تلعبه هذه الآلية في ترقية وحماية حقوق الإنسان، وانطلاقا من قناعتها بأهمية الحوار البناء والمستفيض الذي توفره في المساعدة على إعادة التقييم الموضوعي لواقع حقوق الإنسان، وفي تبادل أفضل الممارسات في هذا المجال.

وأود أن أشير في هذا الإطار إلى تقدير موريتانيا العالي للحوار الهام والمثمر الذي تم خلال الدورة الثالثة والعشرين للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل في 3 نوفمبر 2015 والذي انتهى إلى تقديم (200) توصية تعاملت معها بلادي بالكثير من الاهتمام والمسؤولية.

السيد الرئيس ،

لقد درست حكومة بلادي التوصيات المائتين التي تلقتها في دورة الفريق العامل وبحثتها بعناية وإيجابية، فقبلت منها 136 توصية بما فيها تلك التي نفذت بالفعل أو الجاري تنفيذها، ولم تحظ حينها 58 توصية بالتأييد، بينما تعهدت بدراسة 6 توصيات.

وبنفس الجدية والمسؤولية التي ظلت تطبع أسلوبنا في التعاطي الإيجابي والبناء مع مجمل التوصيات المقدمة إلينا، وانطلاقاً من تقديرنا للدول الشقيقة والصديقة التي قدمت هذه التوصيات، عدنا لدراسة التوصيات الست المتعلقة، ولم نقتصر على هذه التوصيات بل قمنا بمراجعة الموقف تجاه الـ 58 توصية المدرجة تحت الفقرة 128 والتي لم تحظ بتأييد بلادنا. وخلصنا بعد الدراسة المتأنية والمشاورات مع جميع القطاعات المختصة، إلى مزيد ضبط موقفنا من التوصيات المقدمة إلينا.

السيد الرئيس،

إن العودة إلى التوصيات الست التي بقيت قيد الدراسة أفضى إلى قبول أربع منها، بينما لم تحظ توصيتان بالتأييد. وقبل الانتقال إلى النظرة الإجمالية إلى موقفنا من كل التوصيات، نتوقف عند وضعية التوصيات الست المذكورة التي استفضنا فيها في الملحق المرسل إلى سكرتاريا المجلس.

التوصية 1-127 مقبولة: تعتبر الحكومة الموريتانية أن التصديق على اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم من شأنه أن يدعم الجهود المبذولة لتعزيز تكافؤ الفرص بين المواطنين وتوطيد التماسك الاجتماعي.

التوصية 127-2، مقبولة: لا ترى الحكومة الموريتانية مانعا من التصديق على اتفاقية المنظمة الدولية للشغل رقم 189، المتفقة مع روح المدونة الوطنية للشغل.

التوصيتان 127-3 و 127-4: مقبولتان: يكرس دستور الجمهورية الإسلامية الموريتانية لسنة 1991 المعدل 2006 و 2012 مبدأ سمو الاتفاقيات الدولية المصادق عليها والمنشورة على النصوص التشريعية الوطنية. وتلتزم الحكومة الموريتانية، بقبول كل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي لا تتعارض مع الدستور والتشريع الوطني.

التوصية 127-5، لم تحظ بتأييد موريتانيا: قانون الجنسية الحالي لا يسمح للمرأة أن تمنح جنسيتها لأبنائها بصورة تلقائية.

التوصية 127-6 لم تحظ بتأييد موريتانيا: انطلاقا من تحفظ بلادنا على ثلاث توصيات من التوصيات 55 الصادرة عن لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

السيد الرئيس،

سيتبين من العرض التفصيلي الآتي أن العديد من التوصيات الموجهة إلى بلادنا قد تم تنفيذها بالفعل أو هي قيد التنفيذ، وأن التوصيات التي لم تحظ بتأييد موريتانيا هي تلك التي لا نستطيع الالتزام بها بسبب تعارضها مع نص الدستور أو تلك التي لا يمكن الالتزام بها في المرحلة الراهنة.

ويمكن تناول موقف بلادنا من التوصيات المقدمة إليها من خلال عناوين خمسة هي:

- 1 - التصديقات والانضمام إلى الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والالتزام بها، 2 —
- حقوق المرأة والطفل، 3 - التعاون مع الآليات الدولية، 4 - الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 5 - ترقية وحماية حقوق الإنسان.

ومن منطلق الشفافية والجدية في التعامل مع هذه التوصيات، ارتأينا أن نتوقف اليوم عند كل مجموعة منها، لنلخص موقف بلادنا منها ونبرره، مع الحرص في كل مرة على تحديد نسبة التوصيات المقبولة.

أولاً: التصديقات والانضمام إلى الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والالتزام بها:

أيدت بلادنا 8 توصيات من أصل التوصيات الأربعين التي تدخل تحت هذا العنوان. وفي هذا الإطار نذكر أن بلادنا صادقت على معظم الاتفاقيات الأساسية في مجال حقوق الإنسان، من بينها الاتفاقيات التسع التي تخضع للرقابة من قبل هيئات المعاهدات بالإضافة إلى لبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، والعديد من اتفاقيات المنظمة الدولية للشغل واتفاقيات القانون الدولي الإنساني.

وقد أيدت الحكومة الموريتانية التوصيات المتعلقة بالتصديق على اتفاقية منع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، كما أيدت أغلب التوصيات المتعلقة بمواءمة التشريعات الوطنية مع الالتزامات الدولية.

والجدير بالذكر أن ارتفاع عدد التوصيات التي لم تحظ في هذا الباب بالتأييد إلى 32 توصية، يرجع في الغالب إلى تكرار التوصية الواحدة مرات عديدة. كما هو الحال بالنسبة للتوصية المتعلقة بالتصديق على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام (8 مرات).

ثانياً: حقوق المرأة والطفل

يبلغ عدد التوصيات التي تدخل تحت هذا العنوان 45 توصية قبلت منها بلادنا 43. قبلت موريتانيا أغلب التوصيات المتعلقة بحقوق المرأة والطفل. ففي إطار تكريس ترقية وحماية حقوق هاتين الفئتين تسهر الحكومة على تنفيذ العديد من السياسات

والاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق المرأة والطفل مثل سياسة الأسرة والاستراتيجية الوطنية لترقية المرأة ومكافحة الخفاض عبر برامج التحسيس للتخلي الطوعي عن ممارسة هذه الظاهرة.

وتدخل في هذا السياق الإجراءات الردعية التي يوفرها القانون الجنائي وقانون الحماية الجنائية للطفل.

كما تولي الحكومة أولوية خاصة لاستكمال مشروع القانون المتعلق بالعنف ضد المرأة الذي يوجد حاليا في مرحلة متقدمة، وتدعم المصالح المركزية و الجهوية التي تقدم الحماية والموازرة للمرأة والطفل.

وتعمل الحكومة على إنشاء المزيد من مراكز إعادة إدماج الأطفال التزاما منها بمقتضيات فصل القصر المحتجزين عن البالغين.

وقد تم تحديد السن القانونية للمسؤولية الجنائية ب 15 عاما، ويحظر قانون العمل في بلادنا عمالة الأطفال دون السن القانونية، مما يتماشى مع روح اتفاقية العمل رقم 138.

ثالثا: التعاون مع الآليات الدولية

تدخل تحت هذا الباب عشر توصيات، قبلت موريتانيا منها خمسا.

فقد أثبتت بلادنا منذ 2009 تعاونها الايجابي مع الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان، بقبولها لحد الآن جميع طلبات الزيارة المقدمة من المقررين الخاصين، على التوالي: المقرر الخاص بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، الفريق العامل المعني بمسألة الاحتجاز التعسفي، والمقررة الخاصة المعنية بأشكال الرق المعاصرة، وأخيرا

المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية و
اللاإنسانية أو المهينة.

وخلال السنة الجارية من المنتظر قيام مقررين خاصين بزيارة بلادنا هما المقرر
الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان والمقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف
ضد المرأة ، أسبابه وعواقبه.

كما تحرص الحكومة الموريتانية على التعاطي الإيجابي مع هيئات المعاهدات. وقد
تجسد هذا الحرص في تقديم عدة تقارير لهذه الهيئات وإنشاء لجنة وزارية فنية
متعددة القطاعات عهد إليها بإعداد التقارير ومتابعة تنفيذ التوصيات، مما انعكس
إيجابيا على تسريع وتيرة تقديم التقارير. وفي ذات السياق عملت الحكومة على
تعزيز التعاون بينها وبين مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بنواكشوط في
كل ما يخدم التحسينات المقام بها في هذا المجال.

رابعاً: الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية

وردت إلى بلادنا 41 توصية داخلية تحت هذا العنوان، حظيت منها 25 بالتأييد
لقد عملت الحكومة على توفير مناخ ملائم لحرية التعبير وازدهار المجتمع المدني
وتقديم الدعم لمنظماته، والمساهمة في تعزيز قدراته وضمان حرية التظاهر.

ومكن تنفيذ "الإطار الاستراتيجي الثالث لمحاربة الفقر"، من تحقيق نسبة نمو
معتبرة، وسَمَحَت الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي واستراتيجية التنمية الريفية
بالرفع من مستوى قدرة الطبقات الهشة من السكان علي مواجهة الأزمات الغذائية،
وتقليص الفوارق وإيجاد الحلول المستدامة لإشكالية الأمن الغذائي. وتم إنجاز
إصلاح عقاري في القطاع المرّوي، وتسهيل إجراءات الولوج للملكية العقارية في

المجال الريفي وإطلاق مسلسل يهدف إلي وضع تأمين زراعي وتوزيع مساحاتٍ
مستصلحةٍ لفائدة التعاونيات النسوية.

وفي هذا الإطار تم وضع خارطة طريق لإعداد استراتيجيّة النمو السريع والازدهار
المتقاسم، للفترة 2016-2030.

وفي مجال الصحة، عززت بلادنا التغطية والخدمات الصحية، وأنجزت بنية تحتية
صحية ملائمة، وأصبحت مكافحةً وفيات الأمّهات والمواليد محورا رئيسيا في سياسة
الصحة العمومية.

وفي مجال التعليم، تم إقرار مبدأي مجانية وإلزامية التعليم بالنسبة لكل الأطفال الذين بلغوا سن
التمدرس، وتطوير العرض المدرسي، وركزت الحكومة علي تقريب التعليم من السكان،
ووضعت برامج للتدريس في المناطق ذات الأولوية خاصة في الأوساط الريفية الفقيرة
والأقل حظا في التمدرس.

وفي مجال العناية بالفئات الضعيفة يجري التحضير لإنشاء صندوقين أحدهما يساهم في
تمويل التأمين الصحي للحمالين والبحارة وفي تكفل الدولة بمصاريف علاج كبار السن
والثاني يقدم معونات اجتماعية لأبناء شهداء القوات المسلحة وقوات الأمن.

خامسا : ترقية وحماية حقوق الإنسان

تلقت بلادنا 64 توصية داخلية تحت هذا العنوان، قبلت منها 61 توصية.

وفي هذا المجال، تنتزل الجهود الكبيرة المبذولة من قبل الحكومة لترقية وحماية حقوق
الإنسان والمساواة بين المواطنين وتكريس التضامن الاجتماعي.

وقد اتجهت هذه الجهود إلى مواصلة تطبيق خطة العمل التنفيذية لخارطة الطريق للقضاء على
الأشكال المعاصرة للاسترقاق؛ والمصادقة على القانون رقم 031-2015 الصادر بتاريخ 10

سبتمبر 2015 المجرم للعبودية والمعاقب للممارسات الاستعبادية، وإنشاء المحاكم المختصة في الاسترقاق، والمصادقة على قانون يحرم التعذيب ويعتبره جريمة ضد الإنسانية؛ وعلى قانون آخر ينشئ آلية وطنية للوقاية منه؛ والشروع في اختيار أعضاء هذه الآلية؛ كما تم إنجاز خطة للعمل ضد التمييز العنصري وكرهية الأجانب وعدم التسامح المرتبط بها، وإعداد مشروع استراتيجية وطنية لتعزيز التماسك الاجتماعي، وتنظيم ملتقيات تكوين وتحسيس عديدة لصالح عناصر قوى الأمن حول تحريم التعذيب والمعاملات الأخرى المهينة، طبقاً للمعايير الدولية.

وتم وضع إطارين قانونيين يجرم أحدهما المتاجرة بالأشخاص بينما يجرم الثاني المتاجرة بالمهاجرين، وإعداد خطة عمل لمحاربة الاتجار بالأشخاص. وقد تم اعتماد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان سنة 2011 في النظام (أ) للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ووفرت لها الدولة والشركاء الوسائل الضرورية للقيام بالمهام الموكولة إليها في ميادين التوعية والتكوين وتعزيز قدرات المجتمع المدني. وقد تم تنظيم ورشات تكوين وتحسيس لصالح القضاة والقائمين على إنفاذ القانون، وخوّلَت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان واللجنة الدولية للصليب الأحمر القيام بزيارات مفاجئة لأماكن الحجز.

السيد الرئيس

لقد توصلنا في المحصلة النهائية إلى قبول ما مجموعه 142 توصية من أصل 200 من بينها 79 تم قبولها بشكل كامل و 63 توصية نفذت بالفعل أو يجري تنفيذها، بينما لم تحظ 58 توصية بالتأييد مما يعني أن نسبة القبول ناهزت 71% الأمر الذي يعكس الانفتاح الكبير والجدية اللذان تعاملت بهما بلادي مع مجمل التوصيات وهو النهج الذي تتعهد موريتانيا بمواصلته في تعاطيها الإيجابي مع مختلف الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان.

إن إرادة موريتانيا الراسخة في تكريس حقوق الإنسان نابغة مما تمليه علينا قيمنا الثقافية العريقة التي تُعلي من شأن الإنسان، وتدعو إلى صون كرامته في كل الحالات وكل الأوضاع. وقد استلهم دستور بلادنا هذه القيم، وألزمنا بها، ووضعت التشريعات الوطنية الأدوات القانونية لتجسيد هذه القيم وحمايتها. وقدمت موريتانيا على هذا الأساس التزامات دولية، لا يسعها إلا أن تفي بها على الوجه المطلوب.

وقد انعكست هذه الإرادة في حرصنا على مواصلة العمل الحثيث على تنفيذ السياسات والبرامج التنفيذية المرتبطة بشتى المجالات التي تهتم المواطن وتكفل له الحياة الكريمة، وتجلت اليوم في تعامل بلادنا الإيجابي والبناء مع مجمل التوصيات الواردة إلينا في الجولة الثانية لآلية الاستعراض الدوري الشامل.

وإننا ننتقل إلى إعداد خطة عمل وطنية بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والشركاء، تضمن تنفيذ التوصيات التي قبلناها.

وفي الأخير لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل لكل الدول المشاركة، وللسكرتاريا وفريق المترجمين، معبرا عن سرورنا بالاستماع إلى ملاحظاتكم وآرائكم القيمة.

والله ولي التوفيق

وأشكركم

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

